

# التطورات البيئية المعاصرة وانعكاساتها

## على نظام الإبلاغ المالي

م. عبد الحسين توفيق شبلي  
قسم المحاسبة-كلية الإدارة والاقتصاد  
جامعة البصرة

أ. م. د. عباس حميد يحيى التميمي  
جامعة بغداد

### المستخلص

تشكل التطورات التكنولوجية والمعلوماتية التي تجتاح العالم عوامل ضغط على القائمين على مهنة المحاسبة بشكل عام ، وعلى معدي المعلومات المحاسبية . ذلك إن متخذي القرارات الإدارية صاروا بحاجة إلى معلومات جديدة تتلائم والوضع البيئي الجديد من منافسة شديدة ومحاولة الدخول لأسواق جديدة ، وعليه فإن على القائمين على نظام الإبلاغ المالي محاولة التكيف والوضع الجديد ومحاولة تجاوز الانتقادات التي توجه إلى الإبلاغ المالي التقليدي ومنها اقتصاره فقط على الإبلاغ عن المعلومات المالية وإهماله المعلومات غير المالية ، وكذلك عدم اهتمامه بالإبلاغ عن الأصول غير الملموسة ، إضافة إلى عدم إبلاغه عن معلومات تتعلق بالمستقبل . وعليه فإن تقديم معلومات موضوعية وتكثيف نظام الإبلاغ المالي يعد من أولويات مهنة المحاسبة خلال السنوات القادمة ، لأن المعلومات التي تعبر عن واقع الوحدة في ظل الاقتصاد المعرفي تمثل شريان الحياة بالنسبة لمتخذي القرارات في هذه الوحدات .

**المصطلحات الرئيسية للبحث:** مهنة المحاسبة ، القرارات الادارية ، نظام الابلاغ المالي.



مجلة العلوم

الاقتصادية والإدارية

الجلد 19

العدد 72

الصفحات 372 - 356

\*بحث مستل من اطروحة دكتوراه لم تناقش بعد



## المقدمة

في ظل التطورات التكنولوجية المتسارعة والاتجاه المتنامي نحو العولمة، فقد أصبحت معظم المهن (إن لم تكن جميعها) تحت ضغط مواكبة هذه التغيرات، والمحاسبة واحدة من هذه المهن التي أصبحت في دائرة الضوء من خلال أهمية المعلومات التي من المفترض إن تقدمها لمتخذي القرارات، وذلك من خلال إعداد انتقادات واسعة من حيث إنه يستند على مدخل القيمة وكذلك اهتمامه بالأحداث التاريخية على حساب أهمية المعلومات المتعلقة بالمستقبل أو توقع الأحداث المستقبلية، إضافة إلى إن الإبلاغ المالي التقليدي لا يفصح عن المعلومات غير المالية، وأخيراً إنه لا يفصح عن الأصول غير الملموسة.

ويرى العديد من الباحثين إن هذه النقاط تمثل الضعف الذي يسيطر على الإبلاغ المالي التقليدي بحيث أنها لا تتماشى والتطورات البيئية المحيطة بالوحدة الاقتصادية، ذلك إنه في نهاية القرن الماضي وكنيجة للتطور العلمي الهائل الذي والتراكم المعرفي فقد انبثقت مفاهيم كانت مصاحبة لهذا التطور، ومنها عصر المعلومات وثورة المعلومات والتجارة الالكترونية والأصول غير الملموسة ورأس المال الفكري ورأس المال البشري وتكنولوجيا المعلومات وغيرها من المفاهيم التي تمثل انعكاساً للتطورات الدراماتيكية التي يشهدها العالم من ثورة بالتكنولوجيا والمعلومات. وتمثل المعرفة Knowledge محور ما تقدم، حيث أصبحت المعرفة بمثابة السلعة التي أصبح لها سعراً ويتم تداولها بين الشركات وتؤثر تأثيراً كبيراً على إنتاجية عوامل الإنتاج. كما إن المعرفة هي الأساس في ما يعرف بالاقتصاد المعرفي وأصبحت تشكل الرقم الأهم في معادلة الاقتصاد بشكل عام وتستخدم في خلق الثروة وتحويل الموارد المتاحة إلى سلع وخدمات. مما تقدم يتضح حجم المسؤولية الملقاة على نظام مصممي الإبلاغ المالي، ذلك إنه في ظل هذه التطورات المتسارعة والمنافسة الشديدة فإن توفر المعلومات الدقيقة أصبحت بمثابة الحياة أو الموت بالنسبة لمتخذي القرارات، لأنه عدم توفر مثل هذه المعلومات فإن مسالة بقاء الوحدة الاقتصادية سيصبح موضع شك كبير.

## المبحث الأول / منهجية البحث

يتناول هذا المبحث المنهجية التي سيتبعها الباحث في انجاز البحث من مشكلة وهدف وأهمية للبحث، بالإضافة إلى الأسلوب الذي سيتبع في مناقشة منهجية البحث.

### 1.1 مشكلة البحث

في ضوء ما تقدم يمكن للباحث من صياغة مشكلة البحث على شكل تساؤلات وكما يأتي :-

**أولاً:** هل تؤثر التطورات التكنولوجية والمعلوماتية على نظام الإبلاغ المالي ؟

**ثانياً:** هل إن نظام الإبلاغ المالي الحالي استطاع من التكيف مع التطورات البيئية من تكنولوجيا وثورة معلوماتية ومنافسة شديدة ؟

**ثالثاً:** ما هي العناصر من عناصر الإبلاغ المالي التي يتجلى فيها التاثر بالتغيرات البيئية أكثر من غيرها؟

### 2.1 أهمية البحث

تواجه المحاسبين ضغوطاً متزايدة من ناحية التكيف والاستعداد للتغيرات التكنولوجية والمعلوماتية التي تكتسح عالم الاقتصاد، وبالتالي يفترض إن لا يكونوا غائبين عن مثل هذه التغيرات وإن يكونوا مستعدين لها.

ومن هنا تكمن أهمية البحث، حيث إنه يتناول موضوعاً حيويّاً يمس مستقبل الوحدات الاقتصادية ومدى توفر المعلومات لمتخذي القرارات لتتمكن هذه الوحدات من التكيف مع هذه التغيرات المؤثرة.



### 3.1 هدف البحث

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على الأثر الذي تتركه التغيرات البيئية والابتكارات التكنولوجية وثورة المعلومات على نظام الإبلاغ المالي ، وما هي بالتحديد عناصر الإبلاغ المالي التي ستتأثر أكثر من غيرها بهذه التغيرات .

### 4.1 أدوات البحث

سيعتمد الباحث في إنجاز بحثه على الجانب النظري والفلسفي ، حيث تم الاعتماد على الكتب والدوريات المتوفرة ، بالإضافة إلى الاعتماد على ما توفر على الشبكة العالمية للمعلومات internet .

### المبحث الثاني / الإطار النظري للبحث

يتناول هذا المبحث مفهوم وتعريف الإبلاغ المالي ، وأهدافه ، وأثر التغيرات البيئية على عناصر نظام الإبلاغ المالي.

#### 1.2 مفهوم وتعريف الإبلاغ المالي:

عند تناول موضوع الإبلاغ المالي تظهر مصطلحات تبدو مرادفة له ، مثل الإفصاح والنظام المحاسبي والمحاسبة وغيرها من المصطلحات ، ولا يمكن مناقشة مفهوم الإبلاغ المالي دون التعرض لتلك المصطلحات .

من الناحية اللغوية فإن كلمة "فصح" تعني سقاهاً لبناً فصيحاً ، وهو اللبن الذي أخذت رغوته ، أو ذهب لبأؤه وخلص منه . ومن المجاز "سرينا حتى أفصح الصبح" و "حتى بدا الصباح المفصّح" (الزمخشري، 1965:474) . أي يمكن القول إن الإفصاح والفصح هو الكشف عن الأمور الخافية ويعني كذلك التصريح بشيء ما وفي اللغة أفصح به أي صرّح. أما الإبلاغ فيأتي من البلاغة، ففي لسان العرب في مادة "بلغ" فتعني الوصول والانتهاه . ويقول ابن منظور البلاغ ما يتبلغ به ويتوصل إلى الشيء المطلوب ، وتبلغ بالشيء إذا وصل إلى مراده . (ابن منظور مادة بلغ) .

أما من الناحية المحاسبية فقد تعددت التعاريف التي تناولت الإبلاغ ، وقد اختلفت باختلاف وجهات النظر التي انطلق منها الباحثون الذين تصدوا لهذا الموضوع . فمن وجهة النظر الضيقة والتي ينظر من خلالها للإبلاغ على أنه الإفصاح بعينه جاء تعريف Henderson الذي ينظر للإبلاغ المالي " على أنه الإفصاح عن المعلومات المحاسبية عن طريق التقارير والقوائم المالية ، وإن الإبلاغ الخارجي يرتبط بتقديم تقارير مالية ذات غرض عام في سبيل تقديم معلومات تلبي الاحتياجات العامة للمستخدمين الخارجيين الذين ليس بإمكانهم الحصول على المعلومات التي يحتاجونها بشكل مباشر من وحدة الإبلاغ (Henderson , et.al., 1992:218) .

أما مفهوم وحدة الإبلاغ Reporting Entity فقد أوضحها مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB بأنها " منطقة محدودة من الأنشطة الاقتصادية التي تنتج معلومات مالية والتي من المحتمل أن تكون مفيدة للمستثمرين الحاليين أو المحتملين والمقرضين والدائنين الآخرين الذين لا يستطيعون الحصول مباشرة على المعلومات التي يحتاجونها في اتخاذ القرارات المتعلقة بتوفير الموارد للكيان أو الوحدة الاقتصادية وتقييم فيما إذا كانت هذه المعلومات قد جعلت من الإدارة ومجلس الإدارة يتمتعان بالفاعلية والكفاءة في استخدام هذه الموارد المقدمة لهما " (IASB, 2010:8) . وبنفس نظرة Henderson يعرف Meigs وآخرين الإبلاغ المالي على أنه عمليات تجهيز المعلومات المالية ذات الغرض العام والذين هم خارج الوحدة الاقتصادية (Meigs, et.al., 1996:6) .



## التطورات البيئية المعاصرة وانعكاساتها على نظام الإبلاغ المالي

ومن زاوية أخرى ينظر إلى الإبلاغ المالي على أنه وسيلة لتقدير درجة عدم التأكد والمساعدة في اتخاذ القرارات الاستثمارية، وفي هذا السياق جاء تعريف **Larson & Miller** اللذان أكدا على أن "الإبلاغ المالي يتضمن عمليات تقديم المعلومات المفيدة إلى المستثمرين والدائنين وأطراف أخرى لمساعدتهم في اتخاذ القرارات الاستثمارية والائتمانية وقرارات مشابهة أخرى، وأن هذه المعلومات يفترض أن تساعد مستخدميها في تقدير حجم وتوقيت ودرجة عدم التأكد المحيطة بالتدفقات النقدية المتوقعة (أو المنشودة) (Larson & Miller, 1995:573). أما **AICPA** فقد انطلق في تعريفه للإبلاغ المالي من زاوية النظر إليه على أنه نظام فقد عرفه بأنه عملية تقديم معلومات تتعلق بالوحدة الاقتصادية إلى المستخدمين وذلك من خلال تفاعل مجموعة من العناصر المختلفة التي تعمل معاً بهدف مساعدتهم في اتخاذ القرارات المناسبة وتمثل التقارير المالية أحد عناصره" (Jenkis Report, 1994:ch1).

وعلى ذلك فإن الإبلاغ المالي كنظام يتضمن مدخلات تمثل المعاملات التي قامت بها الوحدة الاقتصادية، وتخضع هذه المعاملات لعمليات مختلفة تتمثل بالقياس والتصنيف والتحليل وبالتالي تقديمها كمخرجات على شكل قوائم وكشوفات مالية. وعليه فالقوائم المالية والكشوف المالية تعد أحد أجزاء نظام الإبلاغ المالي ولا تمثل الإبلاغ المالي بعبء.

وبالتالي فالإبلاغ كنظام رئيسي يتضمن أنظمة فرعية مثل التقارير المرحلية التي تتألف من بيانات تخص فترة أقل من سنة (فصلية عادة) كمدخلات وعمليات القياس والتصنيف والمخرجات عبارة عن تقارير مرحلية تفيد المحللين الماليين في تقييم اتجاه أرباح الوحدة الاقتصادية، وبناءً عليه فقد عرف "العاني" الإبلاغ المالي على أنه "ذلك النظام المسئول عن تنظيم المحاسبة ويتكون من مجموعة من عناصر محاسبية تهدف إلى توفير معلومات إلى مجموعة من الأطراف المستفيدة من هذه المعلومات، وهذا يعني إن حلقة الاتصال بين هذه الأطراف وتلك المعلومات هو نظام الإبلاغ المالي" (العاني، 2004:39).

إن الإشارة من قبل البعض إلى أن الإبلاغ المالي عبارة عن نظام مفتوح والذي يفهم ضمناً على أنه يؤثر ويتأثر بالبيئة المحيطة بالوحدة الاقتصادية، سواء كانت الاجتماعية أو الاقتصادية أو القانونية إضافة إلى البيئة الداخلية التي تضم أساليب القياس وكذلك النظام المحاسبي المعمول به، وعلى ذلك فقد أشار "المعيني" إلى أن "الإبلاغ المالي هو النموذج المحاسبي المستخدم في بيئة معينة (مجتمع أو دولة معينة) يشمل مجمل عناصر العملية المحاسبية (أهداف الإبلاغ، أساليب القياس والإفصاح، وأساليب التنظيم المحاسبي) أي أنه يتجاوز حدود إعداد الكشوف المالية عاكساً المتغيرات البيئية (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية) التي يعمل في إطارها النموذج (المعيني، 2007:120) وقد وضع نفس

الباحث إطاراً عاماً للإبلاغ المالي كما يتضح من الشكل رقم (1). ويمكن القول إن الإبلاغ المالي ممكن أن ينظر إليه على أنه حلقة الاتصال بين الأطراف المختلفة ذات العلاقة والاهتمام بالمعلومات المتعلقة بالوحدة الاقتصادية وكل جهة تحتاج لهذه المعلومات لاتخاذ القرارات المناسبة لها. وبذلك فقد أصبح للإبلاغ المالي مفهوماً ذات أبعاداً متعددة، وليس مجرد تطبيق للمعايير المحاسبية عند إعداد القوائم المالية، على أن لا يفهم من ذلك أن الإبلاغ المالي هو الغاية بل أنه يمثل الوسيلة الهامة لتوصيل المعلومات الخاصة بالأنشطة المختلفة للوحدة الاقتصادية إلى الجهات المستفيدة وذلك من خلال الكشوف والتقارير المالية وأن هذه الأخيرة تمثل إحدى أدوات الإبلاغ المالي وليس الإبلاغ بعبء.

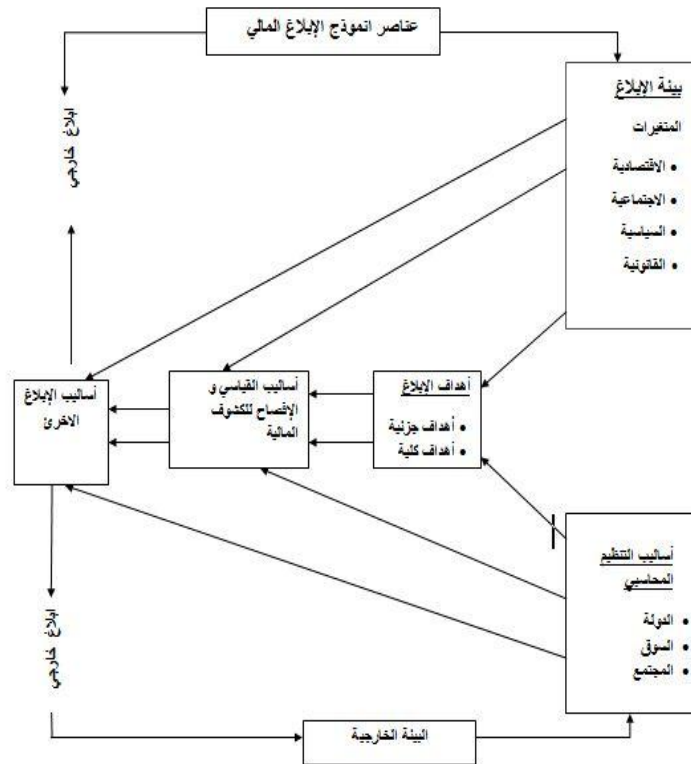
يتضح مما سبق أن هنالك نظرات متعددة ينظر من خلالها إلى الإبلاغ المالي، حيث هناك النظرة التي تؤكد على أنه الإفصاح والنظرة الأخرى تنظر إليه على أنه نظام، وأخرى على أنه حلقة اتصال، وعليه يمكن للباحث أن يضع تعريفاً بسيطاً للإبلاغ المالي على أنه "ذلك النظام الشامل الذي يحتوي على أنظمة فرعية وهي القياس والإفصاح والتوصيل والتي تتكامل مع بعضها لغرض تقديم المعلومات المتعلقة بالتنبؤ بالتدفقات النقدية وتقييم المخاطر المستقبلية وكل ما يتعلق بأنشطة الوحدة الاقتصادية وتقديمها إلى المستخدمين سواءً الداخليين منهم أو الخارجيين لمساعدتهم على اتخاذ قراراتهم المتنوعة" ولغرض تلبية ذلك تقع على نظام الإبلاغ المالي مهمة صعبة بأن يتصف بالديناميكية وعدم السكون والسلبية بل ينبغي أن

يكون مرناً ومتحركاً مع التغيرات البيئية المحيطة به (Balkaoui 2000:136) :-

شكل رقم (1)

الاطار العام لنموذج الإبلاغ المالي

## التطورات البيئية المعاصرة وانعكاساتها على نظام الإبلاغ المالي



- ضرورة مجاراته للتطور المستمر في احتياجات الجهات المستفيدة من المعلومات .
- ضرورة الخضوع للتغير في العوامل البيئية المؤثرة (الاقتصادية والسياسية والقانونية والاجتماعية وغيرها).

- التأثير بالخصائص النوعية للمعلومات المقدمة.

مما تقدّم يمكن القول بأن الإبلاغ المالي عملية أوسع من الإفصاح لأنه تقع على الإبلاغ المالي مسؤولية توفير المعلومات الملائمة لنماذج القرارات المطلوب اتخاذها ، وبالتالي يفترض إن يكون هناك توافقاً كبيراً بين نماذج القرارات المستخدمة وبين المعلومات المطلوبة ، ولذلك فإن نظام الإبلاغ المالي يتضمن مجموعة عناصر محاسبية وغير محاسبية كالمعلومات وقنوات توزيع المعلومات ومصدر المعلومات وثقافة الوحدة والنظام القانوني وبيئة الوحدة وأساليب العمل بها والممارسات والمعايير المحاسبية وتنظيم مهنة المحاسبة وأسواق رأس المال وغيرها من العناصر .

من هنا نجد إن الاتجاه المتمثل بأن مفهوم الإبلاغ المالي أوسع واشمل من الإفصاح إذ يأخذ بنظر الاعتبار العديد من العوامل التي تدخل في صناعة المعلومات لأغراض اتخاذ القرارات (زويوف، 2008، 249).



## 2.2 أهداف الإبلاغ المالي :

يتعرض نظام الإبلاغ المالي في كثير من الأحيان لانتقادات عديدة من قبل الجهات ذات العلاقة بالمعلومات المالية التي تخص الوحدة الاقتصادية ، ذلك لأن مسألة إرضاء جميع تلك الجهات يعد أمراً غاية في الصعوبة حيث يتطلب ذلك فهماً واسعاً للمصالح المتناقضة القائمة في سوق المعلومات وخاصة إذا ما عرفنا أن الكشوف المالية تمثل نتائج تشابك وتداخل مصالح جهات عديدة بدءاً من الوحدة الاقتصادية والمستخدمين بأنواعهم إضافة للمعايير التي تحكم طريقة إعداد هذه الكشوف المالية . وينبغي أن لا يتم التغاضي عن مسألة بغاية الأهمية هي إن مخرجات نظام الإبلاغ المالي تتضمن معلومات تقدم كما هو معروف إلى مستخدمين داخليين ومستخدمين خارجيين مثل المستثمرين والدائنين وجهات ضريبية ، وإن كل جهة من هذه الجهات تتخذ قرارات تختلف عن الجهة الأخرى وبالتالي فإن على نظام الإبلاغ المالي أن يقدم معلومات متنوعة تناسب كل قرار من قرارات هذه الجهات المتعددة . ولانجاز ذلك يجب تحديد ما يأتي (الشيرازي، 1990، 74) :-

**أولاً:** من هم المستخدمون الرئيسيون لمعلومات الإبلاغ المالي .

**ثانياً:** طبيعة القرارات التي يتخذونها والمعلومات اللازمة لها .

**ثالثاً:** المعلومات التي يمكن تضمينها في التقارير المالية لتلبية احتياجات مستخدميها .

واستجابة للانتقادات الموجهة للإبلاغ المالي للشركات المساهمة فإن أعضاء مجلس المعهد الأميركي للمحاسبين القانونيين AICPA قد أعلنوا في نيسان من عام 1971 عن تشكيل فريقين دراسيين ، حيث أنيط بالفريق الأول والذي أطلق عليه Wheat Committee مهمة تحسين عملية وضع المعايير ، ونتيجة لتقريرها فقد تشكل مجلس معايير المحاسبة المالية FASB . أما فريق الدراسة الثاني المعروف بمصطلح Trueblood Committee فقد أنيط به تطوير أهداف الكشوف المالية ، أي مهمة تحديد ما يأتي (البقاوي، 2009: 239) :-

1- من هي الجهات التي تحتاج إلى الكشوف المالية ؟

2- ما هي المعلومات التي تحتاج إليها تلك الجهات ؟

3- ما هو ذلك المقدار من المعلومات التي هناك حاجة لها بحيث يمكن توفيرها من خلال المحاسبة ؟.

إذن إن عملية تحديد أهداف الإبلاغ المالي تعد أمراً ليس باليسير وذلك لتعدد الجهات المرتبطة بالوحدة الاقتصادية، وإن كل جهة تحتاج لمعلومات معينة تختلف عن نوعية المعلومات التي تحتاج إليها الجهات الأخرى ، لذلك فإن تحديد أهداف الإبلاغ المالي يفترض أن توجه نحو تلبية متطلبات تلك الجهات، وعليه فقد بذلت جهوداً حثيثة من قبل العديد من الجهات بخصوص تحديد أهداف الإبلاغ المالي، وإن أبرز هذه المحاولات هي محاولة FASB بهذا الصدد حيث أصدر بيانين بذلك ، الأول عام 1978 الذي يتعلق بالأهداف في منشآت الأعمال ، أما البيان الثاني فصدر في عام 1980 الذي يتعلق بالوحدات الاقتصادية غير الهادفة للربح وإن أهم ما جاء في البيان الأول من أهداف للإبلاغ المالي ما يأتي (Henderikson&Brada, 1992: 127) :-



- 1- يجب إن يقدم الإبلاغ المالي معلومات مفيدة لكل من المستثمرين والدائنين (الحاليين والمحتملين) ومستخدمين آخرين في صنع قرارات استثمار وانتماء عقلانية وقرارات مشابهة أخرى، وإن هذه المعلومات ينبغي إن تكون قابلة للإدراك من قبل أولئك الذين يتمتعون بفهم معقول للأنشطة التجارية والاقتصادية ولديهم الرغبة في دراسة المعلومات بجهد معقول.
  - 2- يجب إن يقدم الإبلاغ المالي المعلومات لمساعدة المستثمرين والدائنين (الحاليين والمحتملين) ومستخدمين آخرين في تقدير حجم وتوقيت ودرجة عدم التأكد المحيطة بالمتحصلات النقدية المتوقعة من التوزيعات والفوائد، وكذلك تلك التي تنشأ من بيع الاستثمارات واسترداد أو استحقاق القروض. وإذا كانت التدفقات النقدية للمستثمرين والدائنين ذات علاقة بالتدفقات النقدية للوحدة الاقتصادية فيجب على الإبلاغ المالي عندها إن يقدم معلومات تساعد كل من المستثمرين والدائنين وآخرين في تقدير حجم وتوقيت ودرجة عدم التأكد المحيطة بصافي التدفقات النقدية المتوقعة للوحدة الاقتصادية.
  - 3- يجب أن يقدم الإبلاغ المالي معلومات عن الموارد الاقتصادية للوحدة الاقتصادية والادعاءات والمطالب في هذه الموارد، وعن آثار المعاملات والأحداث والظروف التي تؤدي إلى تغير هذه الموارد والادعاءات فيها.
- كما يؤكد Kieso وآخرون على أنه يمكن تلخيص أهم أهداف الإبلاغ المالي بشكل عام بتوفير معلومات مفيدة لاتخاذ قرارات اقتصادية تتعلق بالاستثمار والائتمان وتقدير التدفقات النقدية المحتملة (المستقبلية)، إضافة لتوفير المعلومات المتعلقة بموارد الوحدة الاقتصادية والتزاماتها وتغطيتها والتغيرات التي تطرأ عليها. (Kieso&Others, 2010:6).
- ولكن على الرغم من الجهود المبذولة سواء من قبل الكتاب أو من قبل الجهات المهنية فلا تزال أهداف الإبلاغ المالي تثير الجدل وذلك لتشابك مصالح العديد من الجهات ذات العلاقة بالإبلاغ كما أوضحنا، وإن الإبلاغ المالي لا يقتصر فقط على الاتجاه نحو الخارج بل يتجه للداخل أيضاً، ولا يهمل المعايير التي تصدرها الجهات المهنية المنظمة لمهنة المحاسبة. وعلى أساس ذلك فإن العديد من الباحثين قد أوصوا ببعض النقاط عند تناول العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في الإبلاغ المالي والتي لخصها إفريطس بما يأتي (إفريطس، 2002:3) :-
- 1- صعوبة حصر جميع العوامل المؤثرة في نموذج الإبلاغ المالي بدولة محددة.
  - 2- عدم إمكانية تعميم درجة تأثير عامل مستقل أو مجموعة من العوامل لأن العوامل المختلفة تؤثر بدرجات متفاوتة في صياغة نموذج الإبلاغ.
  - 3- إن العوامل البيئية غير مستقلة، بمعنى إن هذه العوامل تؤثر وتتأثر ببعضها البعض.
- يلاحظ مما سبق إن حصر وتحديد أهداف الإبلاغ المالي بدقة مسألة في غاية الصعوبة لكون الإبلاغ المالي يتداخل فيه العديد من العوامل المالية وغير المالية والاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى ثقافة المجتمع والنظام السياسي للدولة. ولكن مع ذلك لا بأس من وجود هدفاً عاماً للإبلاغ المالي ويتفرع هذا الهدف العام إلى أهداف فرعية كل حسب حاجته من قبل المستخدمين. وعلى ذلك فقد خلص "العاني" إلى مجموعة من النتائج عند تناوله موضوع أهداف الإبلاغ المالي يمكن تلخيصها بما يأتي (المعيني، 2004:63) :-



## التطورات البيئية المعاصرة وانعكاساتها على نظام الإبلاغ المالي

- 1- لأمناص من وجود هدف عام لكل نظام للإبلاغ المالي يعكس حاجات المستخدمين التي تمثل المحك الأساسي في صياغة الهدف والطموح المنشور لكل من له علاقة بأعداد وتوفير المعلومات.
  - 2- ليس كافياً إن يكون لنظام الإبلاغ المالي هدف عام حيث إن الأهداف الخاصة تجسّد بشكل لا يقبل الجدل مدى علاقة هذا النظام بأفراد المجتمع، حين يترجم نظام الإبلاغ المالي حاجات المستخدمين إلى أهداف ممكنة التحقيق فإنه يرتبط بعلاقة إيجابية معهم، وبذلك فإنه يقترب كثيراً من إن يصبح نظاماً حقيقياً وليس تجريدياً مبني على التخيلات والتصورات.
  - 3- في الأساس إن أهداف الإبلاغ المالي مختلفة، فهناك تباين بين الأهداف الخاصة لكل نظام إبلاغ وفي كل دولة. ويعزى ذلك لاختلاف حاجات المستخدمين بسبب اختلاف قيمهم والعوامل الثقافية الأخرى المسؤولة عن تحديد تلك الحاجات .
  - 4- لا يمكن إن نغزو اختلاف أهداف نظم الإبلاغ المالي إلى عناصر محاسبية فقط، فهناك دوراً للضغوط القانونية والاجتماعية والسياسية والدينية والمؤسسية والتنظيمية وما إلى ذلك في بلورة أهداف نظام الإبلاغ المالي.
- وبالتالي فإنه مهما حاولنا إن نجعل الأهداف تجريدية فإننا سنفشل بذلك حتماً ، فالأهداف ترتبط بحاجات المستخدمين والتي ترتبط بدورها بالعناصر الثقافية المميزة لكل مجتمع من المجتمعات . وإن الحالة المعيارية تظهر عند محاولة النظام الاجتماعي بلوغ عناصره الثقافية الخاصة فقط وليس العناصر الثقافية عبر دول مختلفة.

### 2.3 أثر التطورات البيئية على نظام الإبلاغ المالي :

إن الإبلاغ المالي (التقليدي) قد تعرض إلى انتقادات واسعة تتمثل في أنه يستند على مدخل القيمة، والانتقاد الآخر هو اهتمامه بالأحداث التاريخية على حساب أهمية المعلومات المتعلقة بالمستقبل وتوقع الأحداث المستقبلية ، وكذلك إن الإبلاغ المالي التقليدي لا يفصح عن المعلومات غير المالية، والانتقاد الأهم هو عدم الإفصاح عن الأصول غير الملموسة .

وهذه جميعها تمثل نقاط ضعف لا تتماشى والتطورات البيئية المحيطة بالوحدة الاقتصادية، حيث أنه في نهاية القرن الماضي وكنيجة للتطور العلمي الهائل والتراكم المعرفي ظهرت مفاهيم مصاحبة لهذا التطور، منها عصر المعلومات والاقتصاد الجديد واقتصاد المعلومات ورأس المال البشري ورأس المال الفكري والمعلوماتية وتكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا الرقمية والتجارة الإلكترونية ومفاهيم أخرى، وإن جميع هذه المفاهيم تمثل انعكاساً للتطورات الدراماتيكية التي شهدتها العالم من ثورة بالتكنولوجيا والمعلومات .

وتمثل المعرفة Knowledge محور ذلك كله حيث أصبحت المعرفة بمثابة السلعة ولكنها تختلف عن السلعة المادية على الرغم من أنها صار لها سعراً ويتم تداولها بين الأشخاص والشركات وتؤثر تأثيراً كبيراً على إنتاجية عوامل الإنتاج ، وإن هذا التطور العلمي والاختراعات والتوسع في استخدام تقنية المعلومات قد ساهم إلى حد كبير بتلاشي الحدود بين الدول ، مما فصح المجال واسعاً على عملية التبادل التجاري للسلع والخدمات بطريقة أكثر سرعة وفاعلية من الطرائق التقليدية الأخرى والمتعارف عليها سابقاً بين الشركات .



نتيجة لذلك فقد تراجعت الأهمية النسبية لعوامل الإنتاج التقليدية المعتمدة على ما يسمى بأدبيات الإدارة "بنموذج راس المال التكنولوجي المتماثل في إطار الميزة (أو الفائدة) النسبية Comparative Advantage وذلك لصالح عوامل الإنتاج المعرفية المعتمدة على نموذج اقتصاديات النطاق Economic Scope of الذي يتعامل مع المنتجات المتنوعة للغاية ذات المحتوى التكنولوجي غير المتماثل، وبالتالي ظهر ما يسمى باقتصاد المعرفة Knowledge Economy والذي يركز مفهومه على إن راس المال المعرفي أو الفكري في حقيقة الأمر هو أكثر أهمية من راس المال المادي وإن الجزء الأعظم من القيمة المضافة يعتمد على المعرفة، ويفهم اقتصاد المعرفة على أنه تغيير أو نشوء أو بزوغ مجموعة من الأنشطة الاقتصادية والتراكيب أو الأبنية والنظم والآليات التي تعظم دور المعرفة اكتساباً واستيعاباً وتوليداً وإنتاجاً وتوظيفاً عبر كافة الأنشطة الاقتصادية والتكنولوجية والصناعية والعسكرية والسياسية والاجتماعية (الزيات، 2003:11).

إن المعرفة هي أساس الاقتصاد المعرفي، وفي العقدین الأخيرین من القرن الماضي أصبحت تشكل المساحة الأكبر والرقم الأهم في معادلة الاقتصاد بشكل عام وتستخدم في خلق الثروة وتحويل الموارد المتاحة إلى سلع وخدمات، وقد صاحب ذلك في إن تكون دورة حياة الإنتاج ودورة حياة المنتج قصيرة ومرتبطة بشكل عام ارتباطاً وثيقاً بالبيئة المحيطة الحديثة وقد توسعت أعمال الشركات وتغلّبت الاندماجات بين الشركات على الحدود الجغرافية، بحيث أصبحت الاندماجات لا تحدّها الحدود الجغرافية، وقد صاحب ذلك ظهور الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تسعى لتحرير التجارة العالمية. وعليه فقد أصبح العالم يمثل سوقاً واسعاً ومنتشراً في بقاع الأرض ومتاحاً للجميع ويتأثر بمتغيرات هذا السوق الواسع كل من المنتجين والمستهلكين على حدٍ سواء، وعلى ذلك فقد أصبحت المنافسة تتسم بالشراسة، وإن معظم الشركات المتوسطة والصغيرة التي لم تدخل لتكتل معين عرضة لفقدان حصتها في السوق، أما الشركات الأخرى فقد سعت إلى تشكيل تكتلات اقتصادية عملاقة ليساعدها ذلك في امتلاك الحصة الأكبر والأهم في السوق. وقد حدد Grant مجموعة من الخصائص التي يمتلكها الاقتصاد المعرفي حيث يمكن تلخيصها بالاتي (Grant, 1996: 109-122):

- 1- إن العامل الرئيس في الإنتاج هو المعرفة بخلاف الاقتصاد التقليدي، سواء الزراعي الذي تعد الأرض هي العامل الرئيس، أو الصناعي الذي يعد راس المال هو العامل الرئيس.
- 2- الاهتمام بالأمور غير الملموسة بدلا من الأمور الملموسة، مثل الأفكار والعلاقات التجارية وبراءة الاختراع، أي إن التركيز يكون على الخدمات أكثر منه على السلع والأصول المادية.
- 3- نظراً لتطور وسائل الاتصال الحديثة فإن عصر المعلومات يتصف (بالشبكة)، وذلك من خلال الأقمار الاصطناعية والشبكة العالمية للمعلومات internet حيث أصبح بإمكان الوحدة الاقتصادية إن تتشارك مع الوحدات الأخرى المنتشرة في جميع أنحاء العالم بالمعلومات وبالتعاملات التجارية والمالية وغيرها.
- 4- يتصف الاقتصاد المعرفي بأنه رقمي، مما يؤثر بشكل كبير في سعة تخزين ونقل ومعالجة البيانات والمعلومات.
- 5- إن الاقتصاد المعرفي أو عصر المعلومات بشكل عام يوصف بأنه عصر افتراضياً أو أنه أصبح عملاً افتراضياً Virtual Work بشكل واقعي وحقيقي، وانحسار قيود الزمان والمكان وانخفاض الكلفة في ظل التطورات التكنولوجية الحديثة.
- 6- انتشار التسوق الإلكتروني، الذي لم يكن معروفاً من قبل والذي يتميز بسرعة تدفق المعلومات عن المنتجات وأسعارها.



مما تقدم يصبح من الطبيعي إن ينعكس ذلك على المحاسبة كعلم اجتماعي وثيق الصلة بالتطورات البيئية المحيطة، ذلك إن الازدهار الاقتصادي وكما يؤكد Lev&et.al. بعد الحرب العالمية الثانية قد خلق (سوقاً بائعاً) في معظم البلدان المتطورة ، وبالتالي فإن طرائق الإبلاغ المالي قد ركزت على الكلفة لتقديم صورة ملائمة لأداء المشروع، ولكن تحولت تدريجياً التجارة العالمية باتجاه أسواق المشتري وإن مثل هذه الأسواق لا تستوعب جميع البضاعة المنتجة، مما يعني زيادة الحاجة إلى سرعة الابتكار وتقليل دورة حياة المنتج .

وبناء على ذلك فقد اضحى التمايز والابتكار يمثلان جزءاً لا يتجزأ من قدرات وأصول الوحدة الاقتصادية ، وإن البحث والتطوير والقدرة على التكوين والعلاقة التجارية وبراءة الاختراع وحقوق التأليف، كل ذلك يعد أساسياً للحصول على ميزة تنافسية، وهذا يعني إن طرائق الإبلاغ المالي التي ركزت على الكلفة لا يمكن إن توفر معلومات ملائمة عن أداء الوحدة الاقتصادية (lev,et.al.,2005:42). لذلك يتحتم على نظام الإبلاغ المالي إن يرتب أوراقه في مواجهة هذه المتطلبات الجديدة من المعلومات التي يحتاج إليها متخذ القرار والمتمثلين بالشركات الكبرى لإغراض الاندماج والدخول في الأسواق الجديدة، حيث إن المتغيرات الجديدة قد زادت من حجم التحديات التي يواجهها نظام الإبلاغ المالي ، وحاجة ماسة لإيجاد نظام للإبلاغ يواكب هذه التطورات ويقدم المعلومات للجميع بصرف النظر عن الحدود الجغرافية ويتناغم مع التطورات الاقتصادية والتكنولوجية ، وإن هذه الظروف المعقدة والمتسارعة هي التي كانت الباعث الرئيس في نشوء وإقرار الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات GATT في سنة 1994 وذلك بعد مفاوضات طويلة بين حكومات الدول ذات العلاقة .

وفي مطلع سنة 1995 تم تحويل اتفاقية GATT إلى اتفاقية منظمة التجارة العالمية WTO

(World Trade Organization) ويمثل إنشاء هذه المنظمة الحدث الأبرز في الاقتصاد العالمي حيث كبر حجم التبادل والمعاملات وزادت الاندماجات بين الشركات عبر الحدود، وفي ظل هذه الظروف التي تعد تحدياً للمحاسبة بشكل عام ولنظام الإبلاغ المالي بشكل خاص ينبغي على المحاسبين إن يطوروا من قابلياتهم لتتلائم والوضع الجديد من خلال تهيئة نوعية جديدة من المعلومات التي تواكب التطورات الجديدة في مجال اتخاذ القرارات وغيرها. بكلام آخر فالمنطق يحتم أن تكون هناك استجابة وتفاعل من قبل المحاسبين على هذه التطورات الجديدة ، وعلى أساس ذلك فإن لجنة الخبراء في معايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي International Standards of Accounting and Reporting (ISAR) قامت بتنظيم ندوة في سنة 1996 لمناقشة إزالة الحواجز والعقبات التي تواجه تطبيق معايير المحاسبة الدولية والمحلية ، حيث يمثل هذا التطبيق انعكاساً لعوامل تطبيق تحرير التجارة الدولية في مجال الخدمات بشكل عام والمحاسبة بشكل خاص ، كما ناقشت الندوة في الوقت نفسه المعوقات والحواجز التي ينبغي التغلب عليها لمواجهة الجهود التي تعرقل جهود مجلس معايير المحاسبة الدولية في تحقيق التوافق الدولي في مهنة المحاسبة .

وعلى الرغم من إن اتفاقية التجارة الدولية في مجال الخدمات GATS (General Agreement

On The Trade In Service) لن تغير من المحاسبة كعلم يعتمد النظم المحاسبية باختلاف أنواعها واتجاهاتها أو عناصر النظام المحاسبي أو مقوماته ، إلا إن تطبيق اتفاق المنظمة العالمية للتجارة سوف يجعل العالم سوقاً اقتصادية واحدة، الأمر الذي سيزيد من حدة المنافسة بين الشركات المحلية والعالمية ، إضافة للغزو الاقتصادي للدول الأقل نمواً وتقدماً، مما سيلقي على المحاسبة عبئاً ثقيلاً وهذا ما دفع فريق العمل المنبثق عن WTO على إن يضع الأولوية الاهتمام بقطاع المحاسبة مما يتطلب ضرورة تطوير أنظمتها وإجراءاتها لتساير تلك التطورات المتلاحقة في عالم تسوده التكتلات الاقتصادية الضخمة وتكنولوجيا التطبيقات المتقدمة المبنية على استخدام الحاسبات الالكترونية ونظم المحاكاة الحديثة (المحمود، 193:2004).

ولذلك يمكن إبراز أهم انعكاسات التطورات المعرفية على نظام الإبلاغ المالي بما يأتي :-



### 2.3.1 نشر المعلومات المالية إلكترونياً :

لقد استطاعت الوحدات الاقتصادية من خلال التطورات المعرفية والتكنولوجية من نشر معلوماتها المالية وغير المالية والتنبؤات المستقبلية عبر إنشاء مواقع لها على الشبكة العالمية للمعلومات ، وهي بذلك قد استفادت من سرعة انتشار إعلاناتها وإنشاء علاقات مع زبائنها ومورديها بكلفة أقل وبكفاءة أكبر، وكذلك الوصول إلى المعلومات المطلوبة من قبل المستفيدين بسرعة أكبر من النشر التقليدي . هذا وقد أحدثت الشبكة العالمية للمعلومات internet ثورة تسويقية، حيث قدمت طريقة مبتكرة للإيصال المباشر مع الزبائن وبيعهم المنتجات أو الخدمات حول العالم . وبالتأكيد فإن طبيعة الانتاج والزبون تمثلان القاعدة التي ستؤثر في تنفيذ التسويق الإلكتروني e-Marketing عبر الشبكة العالمية (Poon&Li,2003:1) اما مايتعلق بالحد الأدنى من المعلومات التي يستوجب نشرها على مواقع الشبكة العالمية فهي كما يأتي :

(Fitzsimons,2000:60)

- 1- بيانات ومعلومات مالية، مثل التقارير المالية السنوية وربيع السنوية والنسب المالية وموقف المخزون وتقرير المدقق وبيانات مقارنة مع المنافسين.
- 2- بيانات ومعلومات وصفية وغير مالية مثل وصف المنتجات والخدمات التي تقدمها الوحدة الاقتصادية وعدد العاملين بها وتشكيل مجلس الإدارة ووسائل الاتصال بها .
- 3- أدوات على الموقع تتيح للمستخدم إجراءات معينة مع الوحدة الاقتصادية صاحبة الموقع مثل خدمات التجارة الإلكترونية.

ومما تجدر الإشارة إليه إن الوحدات الاقتصادية الكبيرة تنتج لنشر بياناتها المالية من خلال موقعها على الشبكة العالمية أكثر من الوحدات الاقتصادية الصغيرة ، لأن مثل هذه الإجراءات تتطلب إمكانيات مادية وبشرية قد لا تمتلكها الوحدات الصغيرة ، حيث إن هذه الأمور تتناسب وسياسات الوحدات الاقتصادية الكبيرة ذلك إن المنفعة تتجاوز كلفة إنشاء مثل هذه المواقع . والكلام ينطبق أيضاً على محتوى التقارير المالية المنشورة خلال الموقع الإلكتروني حيث أنه كلما كبر حجم الوحدة الاقتصادية كلما كانت التقارير المنشورة تحتوي على معلومات أكثر تفصيلاً والعكس صحيح . علاوة على ذلك فلقد أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC مشروعاً بحثياً بشأن نشر نتائج الأعمال على الشبكة العالمية يتلخص بالاتي

(IASC,1999) :

- أ- مقدمة تحتوي على النمو الكبير للمواقع الإلكترونية للشركات المساهمة على الشبكة العالمية في ظل تحرير التجارة .
  - ب- الفرص الحالية والمستقبلية المتعلقة باستخدام الإبلاغ المالي الإلكتروني .
  - ج- أمثلة وتقرير كامل لموقف الإبلاغ المالي الحالي على الشبكة العالمية وعلى المستوى الدولي ، وذلك من خلال دراسة شملت أكثر من 660 شركة مساهمة في 22 دولة ، ومناقشة لبيانات الإبلاغ المالي الإلكتروني طبقاً لمتطلبات العرض التي تطلبها بعض الدول .
  - د- الاعتبارات العامة الواجب أخذها بالحسبان عند وضع معايير محاسبة دولية من حيث الشكل والموضوع من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية لتنظيم استخدام المواقع الإلكترونية للتقرير المالي .
- تعد هذه النقاط الإطار العام للإبلاغ الإلكتروني وصادراً من جهة مهنية متخصصة عالمية ، ولكن تترك التفاصيل للوحدات الاقتصادية في إن تختار الطريقة التي تناسبها حسب ما تمليه عليها الظروف الاقتصادية والاجتماعية والقانونية في البلد الذي تعمل فيه ، وبالتالي فقد بذل العديد من الباحثين جهوداً حثيثة لتحديد الأمور الواجب إتباعها عند نشر التقارير المالية إلكترونياً ، وفي هذا الصدد قدمت دراسة من قبل Lymer وآخرون في سنة 1999 أكدت على بعض العوامل الواجب توافرها وتنفيذ من قبل الوحدة الاقتصادية عند نشر قوائمها المالية على الشبكة العالمية ومن أهمها ما يأتي
- (Lymer,et.al.,1999:62-65) :-

- أ- يفترض عدم وجود تضارب بين محتويات التقارير المالية المنشورة على الشبكة العالمية مع محتويات التقارير المالية وفقاً للطريقة التقليدية المتعارف عليها والتي عادةً ما تنشر في الصحف .



ب- أن يتم تجهيز الجزء الذي سيعرض من خلاله التقارير المالية من موقع الوحدة الاقتصادية بصورة يسهل معها للمستخدمين الوصول إليه ويكون خاضعا للرقابة والمتابعة .

ج- عندما تعتمد الوحدة الاقتصادية إلى نشر تقارير مالية تفصيلية على موقعها الالكتروني واكثر تفصيلا مما موجود في تقاريرها المالية التقليدية المنشورة بالصحف عندئذ يجب إن توضح إن البيانات المنشورة بالطريقتين متطابقة ولكن التقرير على الموقع الالكتروني أكثر تفصيلاً .

د- يجب إن يكون مكان نشر التقارير المالية في مكان ثابت من موقع الوحدة الاقتصادية الالكتروني ليسهل على المستخدمين الرجوع إليه من حين لآخر .

وفي شهر كانون الثاني من سنة 2000 اصدر مجلس معايير المحاسبة المالية FASB مشروعاً بحثياً يتعلق بالنشر الالكتروني لمعلومات نتائج الأعمال تضمن الممارسات الجارية للشبكة العالمية في مجال التوزيع الالكتروني للمعلومات ومحتويات المواقع الحالية بشأن الإبلاغ المالي للشركات الاميركية أو غير الاميركية ، وتوفير المعلومات لفئات الدائنين والمستثمرين المتخصصين وغير المتخصصين وغيرها من المعلومات .

إن هذا الاهتمام بالإبلاغ المالي باستخدام الشبكة العالمية للمعلومات يحقق للشركات المستخدمة هذا النوع من الإبلاغ المزايا الآتية (Salehi&Others,2010:149) :-

**أ- الوصول Access :** إن استخدام الشبكة العالمية يتيح لمستخدمي المعلومات المحاسبية الوصول غير المحدود والواضح للمعلومات المالية .

**ب- الفورية Immediacy :** إن مستخدمي المعلومات المحاسبية هم باحثون باستمرار عن المعلومات ، وهذا ممكن من خلال الإبلاغ المالي الالكتروني IFR .

**ج- الوفرة (أو الإثراء) Richness :** إن المستخدمين يبحثون عن المحتوى الكامل لوسائل الإعلام على شبكة المواقع العالمية .

**د- الاتصال Connectivity :** إن المستخدمين يبحثون عن المعلومات المحاسبية ذات العلاقة بأماكن جغرافية مختلفة ويحتاجون للاتصال غير الناطق .

**هـ- التفاعل Interactivity :** إن مستخدمي المعلومات المحاسبية يريدون إن يستخدموا النموذج المحاسبي لفائدتهم الشخصية Personal Internet .

**و- فيما يتعلق بالفورية Immediacy** فقد أشار Beattie إلى انه منذ القدم والإبلاغ المالي الخارجي ذو طبيعة دورية وعلى طول الوقت انتقدت هذه الطريقة في الإبلاغ المالي ، في حين إن الاتصال عن طريق الشبكة العالمية يوفر إمكانية في الإبلاغ الفوري .

واستخدمت الشركات كذلك مقاطع الفيديو Video Clips لكي تبرز وتوضح انجازاتها وأنشطتها الاقتصادية والمالية ، وتعتقد معظم الشركات إن مثل هذه الوسيلة تعد الأنجع لأنها ستجعل مستخدم المعلومات يثق أكثر بالوحدة الاقتصادية وقد ثبت ذلك في العديد من الدراسات .



## 2.3.2 المحاسبون Accountants

إن الانعكاس الآخر على عناصر الإبلاغ المالي سيكون على المحاسبين ،حيث إن هذه التطورات المتسارعة في البيئة المحيطة تتطلب من المحاسبين أن يكونوا على قدر المسؤولية في تطوير مهاراتهم وقدراتهم في تحويل البيانات المالية وغير المالية إلى معلومات مفيدة لمستخدميها لغرض اتخاذ القرارات المختلفة من الطبيعي أن لا يتم ذلك الا بعد امتلاك المحاسب المؤهلات التي تؤهله من الدخول في تطبيقات تكنولوجيا المعلومات وإجراءات التجارة الالكترونية وغيرها من المؤهلات التي لم تكن ضرورية سابقاً .

يتضح مما سبق إن كفاءة المحاسبين لها الأهمية القصوى في التأثير على جودة الإبلاغ المالي وفاعليته ،وان كفاءة المحاسبين لا يمكن إن تتحقق إلا بعد إن يتم تأهيلهم تأهيلاً علمياً ومهنياً ، ولذلك فقد تنبّهت المنظمات المهنية والكتاب والحكومات لأهمية التأهيل المحاسبي وكذلك التحليل والتعليق المحاسبي Critiquing Accounting في الدراسات المحاسبية وذلك من خلال ورقتين بحثيتين :

**الأولى** قدمت من قبل جمعية المحاسبة الاميريكية AAA في سنة 1986 حول التعليم المحاسبي ،حيث قامت AAA بإنشاء هيئة تغيير التعليم المحاسبي AECC وجعل أهم أولويات هذه الهيئة تطوير التعليم المحاسبي لمواجهة احتياجات القرن الواحد والعشرون .

**والثانية** قدمت من قبل شركة Arthur Anderson وذلك في سنة 1989 والورقتان أكدتا انه بدون تغييرات كبيرة ومهمة في التعليم المحاسبي فان محاسبي المستقبل سوف لا يتمكنوا من تلبية الاحتياجات الناشئة جراء الأعمال التي تزداد تعقيداً يوماً بعد آخر (Ainsworth,2001:279) .

ومن الخطوات الجديرة بالذكر في هذا الصدد هي تقديم لجنة التعليم التابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC's Education Committee وذلك في عام 1994 إرشادات بخصوص التأهيل المطلوب للمحاسبين وقيام منظمة الأمم المتحدة في عام 1999 بوضع منهاج دولي لمتطلبات التأهيل المحاسبي والذي اقره مؤتمرها للتجارة والتنمية UNCTAD ، كما وقامت العديد من الجامعات في دول العالم بتطوير التعليم المحاسبي لديها وتضمن مناهج بالموضوعات ذات العلاقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (زويلف،2008:232). ومن الخطوات الأكثر أهمية في هذا الصدد هو إن كل من Albercht & Sack

قاما في سنة 2000 وذلك برعاية كل من AAA & IMA وخمس شركات كبرى من CPA قد أشارت هذه الدراسة إلى إن التغييرات التي طرأت على التعليم المحاسبي خلال السنوات السابقة لم تكن منتشرة Pervasive أو موضوعية Substantive بشكل كافٍ .

وقد أشارت هذه الدراسة أيضاً إلى إن التغييرات المهمة في التعليم المحاسبي ينبغي إن يحدث وبشكل سريع وفوري وبخلاف ذلك فان بقاء المحاسبة على قيد الحياة survive سيكون أمراً مشكوكاً فيه .وفي هذا السياق أيضاً فقد وضع Scott في سنة 2001 إطاراً مفاهيمياً حدد من خلاله أهمية الوظائف العامة والمهارات ، لكنه أكد إن هذه المهارات (التي تتضمن طريقة التفكير وخرائط التشخيص والمهارات الخاصة ) غير كافية للحصول على الأداء المهني الفعال ،حيث أكد انه في القدر نفسه من الأهمية إن يمتلك المحاسب ما يأتي (Wells,et.al.,2009:4) :

- أ- مستوى عال من الذكاء الاجتماعي المؤثر والشخصية المميزة.
- ب- طريقة فورية بالتفكير ، والقدرة على "قراءة" واستشراف مايجري مع كل حالة جديدة أو طارئة .
- ج- المقدرة على تتبع العمليات وبشكل حاذق Deftly وتقييم النتائج المترتبة على مسارات بديلة للنشاط .
- د- مجموعة من "الخرائط الوصفية Diagnostic Maps" التي طوّرت من خلال حلول تطبيقات المشاكل السابقة .

وقد لخص مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتطوير الذي عقد في صيف 2003 أهم المتطلبات العلمية التي يفترض إن يلم بها المحاسب بما يأتي (الامم المتحدة،2003،20) :



## التطورات البيئية المعاصرة وانعكاساتها على نظام الإبلاغ المالي

- 1- التعرف على الأنواع المختلفة لنظم المعلومات وعلاقتها بنظم المعلومات المحاسبية .
- 2- التعرف على مفهوم تقنية المعلومات وما هو مجال عمل المتخصصين في تقنية المعلومات
- 3- معرفة نقاط الالتقاء بين عمل المحاسب والمجالات الوظيفية لتقنية المعلومات وكيف تستطيع تقنيات المعلومات مساعدة المحاسبين لأداء أعمالهم .
- 4- فهم كيفية العمل مع نظم المعلومات المتكاملة وفهم دورهم في عمليات اتخاذ القرارات وتحديد علاقاتهم بالوحدة الاقتصادية .
- 5- فهم كيفية إجراء الرقابة الإدارية في نظم معالجة البيانات .
- 6- وصف وتطبيق الأدوات والتقنيات الرئيسية لتحليل النظم وتصميمها وتطويرها .
- 7- القدرة على تقييم كفاءة أداء نظم المعلومات .
- 8- وصف نظام الحماية المتعلقة بالمعلومات والتطبيقات وتحديد الكلف الخاصة بها .
- 9- مناقشة الإجراءات المتعلقة بصيانة النظم التي تؤدي إلى إن تكون دقيقة وجاهرة .
- 10- فهم وإدراك أهمية التجارة الالكترونية في بيئة الأعمال الحديثة وكيفية عملها وما هي تكاليفها وأي تغييرات يمكن إن تحدثها في الوحدة الاقتصادية.

### النتائج والتوصيات :

- مما تقدم فإن الباحث قد توصل إلى جملة من النتائج التي يمكن تلخيصها بالاتي :
- 1- يثير موضوع الإبلاغ المالي جدلاً واسعاً بين الباحثين حول مفهومه ، فهناك من ينظر إليه على أنه عملية تقديم المعلومات ذات الغرض العام إلى جهات خارجية، ومن ينظر إليه على أنه وسيلة لتقدير درجة عدم التأكد والمساعدة في اتخاذ القرارات الاستثمارية . ونظرة أخرى تنظر إليه من زاوية أنه نظام تتفاعل عنده عناصر عدة والتي تعمل معاً بهدف المساعدة في اتخاذ القرارات المناسبة .
  - 2- إن الإبلاغ المالي هو عملية أوسع من الإفصاح حيث تقع عليه المسؤولية الأهم في توفير المعلومات الملائمة لنماذج القرارات المطلوب اتخاذها ، وعليه يفترض إن يكون هناك توافقاً كبيراً بين نماذج القرارات المستخدمة وبين المعلومات المطلوبة ، ولهذا السبب فإن نظام الإبلاغ المالي يتضمن مجموعة عناصر محاسبية وغير محاسبية كالمعلومات وتقنيات توزيع المعلومات ومصدر المعلومات وثقافة الوحدة وبيئتها، وأساليب العمل فيها والممارسات والمعايير المحاسبية وتنظيم مهنة المحاسبة واسواق رأس المال وغيرها من العناصر، وعليه فإن مفهوم الإبلاغ المالي أوسع وأشمل من مفهوم الإفصاح لاحتوائه على العديد من العناصر التي تدخل في (صناعة) المعلومات .
  - 3- يتعرض نظام الإبلاغ المالي في كثير من الأحيان لانتقادات عدة من قبل الجهات ذات العلاقة بالمعلومات المالية التي تخص الوحدة الاقتصادية وخاصة إذا ما عرفنا إن الكشوف المالية تعكس نتائج وتشابك وتداخل مصالح جهات عديدة بدءاً من الوحدة الاقتصادية والمستخدمين بأنواعهم ، إضافة إلى المعايير التي تحكم طريقة اعداد هذه الكشوف المالية .
  - 4- إن عملية تحديد أهداف الإبلاغ المالي تعد امراً ليس باليسير وذلك لكون الإبلاغ المالي يتداخل فيه العديد من العوامل المالية وغير المالية ، والعوامل الاقتصادية والاجتماعية ، إضافة إلى ثقافة المجتمع والنظام السياسي للدولة . ولكن مع ذلك لا بأس من وضع هدفاً عاماً للإبلاغ المالي بحيث يتفرع من هذا الهدف العام اهداق فرعية كل حسب حاجته من قبل المستخدمين .



5- لقد كان للتطورات الاقتصادية المحيطة وتسيّد الاقتصاد المعرفي انعكاسات مهمة وخطيرة على نظام الإبلاغ المالي، من أهمها الاتجاه نحو نشر المعلومات المالية إلكترونياً ، والانعكاس الآخر كان على المحاسبين ، ذلك إن التطورات المتسارعة في البيئة المحيطة تتطلب من المحاسبين إن يكونوا على قدر المسؤولية في تطوير مهاراتهم وقدراتهم في توفير المعلومات المالية منها أو غير المالية إلى متخذي القرارات بأنواعها ، ومن الطبيعي إن لا يتم ذلك إلا بعد امتلاك المحاسب المؤهلات التي تؤهله إلى من الدخول في تطبيقات تكنولوجيا المعلومات وإجراءات التجارة الإلكترونية وغيرها من المؤهلات التي لم تكن ضرورية سابقاً.

6- إن طرائق الإبلاغ المالي التي ركزت على الكلفة لا يمكن إن توفر معلومات ملائمة عن أداء الوحدة الاقتصادية، وبالتالي يتوجب على القائمين على نظام الإبلاغ المالي إن يرتّبوا أوراقهم لمواجهة هذه المتطلبات الجديدة من المعلومات التي يحتاج إليها متخذو القرارات مثل الشركات الكبرى لأغراض الاندماج أو الدخول لأسواق جديدة ، ذلك إن هذه المتغيرات الجديدة قد زادت من حجم التحديات التي يواجهها نظام الإبلاغ المالي .

وبناءً على ما تقدم يوصي الباحث بضرورة تطوير المناهج الدراسية الخاصة بمهنة المحاسبة بحيث تركز على اكتساب المعرفة التي تتعلق بالتدريب على تقنية المعلومات والنشر الإلكتروني . لتتلاءم ومتطلبات الاقتصاد الحديث القائم على المعرفة بحيث يتطور نظام الإبلاغ المالي ليستطيع توفير المعلومات الضرورية في هذه المرحلة .

ويوصي الباحث كذلك بإجراء المزيد من الدراسات حول تحديد الآثار المترتبة على التغيرات البيئية والتكنولوجيا ، وذلك لتحديد العناصر التي تتأثر بهذه التغيرات أكثر من غيرها حتى يمكن تطويرها ومعالجتها لمواجهة هذه التغيرات الخطيرة والتي تمس مستقبل الوحدة الاقتصادية مباشرة .

## قائمة المصادر والمراجع

### 1.1 المصادر والمراجع العربية

#### أولاً : الكتب

- 1- ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم الانصاري، "لسان العرب"، المؤسسة المصرية للتأليف والانتباء والنشر، بدون سنة نشر.
- 2- الشيرازي، مهدي عباس ، "نظرية المحاسبة"، مطبعة ذات السلاسل، الكويت، 1990 .
- 3- البلقاوي، احمد رياحي، "نظرية المحاسبة"، ترجمة العبد الله، رياض والججاوي، طلال، دار اليازوري، عمان، 2009.
- 4- الزمخشري، جار الله ابو القاسم محمود بن عمر، "اساس البلاغة"، دار صادر-دار بيروت، بيروت، 1965.



### ثانياً: البحوث والدراسات والدوريات :

- 1- الزيات ، فتحي مصطفى، "اقتصاد المعرفة ودوره في تحديث الصناعة العربية" مؤتمر تحديث الصناعة العربية في ضوء المتغيرات الدولية، كلية التجارة، جامعة المنصورة .، 2003
- 2- المحمود، صالح عبد الرحمن، "انعكاسات التطورات الاقتصادية الحديثة على الإطار العلمي لنظرية المحاسبة بالتركيز على معايير المحاسبة الدولية"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز :الاقتصاد والادارة ، مجلد 18 ، 2004.
- 3- الامم المتحدة ، مؤتمر الامم المتحدة حول التجارة والتطوير ،جنيف 29 ايلول لغاية 1 تشرين الأول، 2003 .
- 4- زويلف، انعام محسن حسن ،"اثر اقتصاد المعرفة في نظام الإبلاغ المالي" مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، عدد 5، 2008 .

### ثالثاً : الأطاريح الجامعية :

- 1- العاني ، معاوية كريم شاكر ،"اثر الإطار الثقافي في نظام الإبلاغ المالي "، اطروحة دكتوراه ، الجامعة المستنصرية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، بغداد .، 2004
- 2- المعيني ، سعد سلمان ،"المداخل الاقتصادية لنظرية المحاسبة ودورها في صياغة نموذج توافقي بين المحاسبة الجزئية والمحاسبة الكلية " ، اطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد ،كلية الإدارة والاقتصاد ، بغداد . 2007.

### 1-2 Foreign References;

#### First:Non Arabic Book

- 1- Belkaoui,Ahmed R., "Accounting Theory" ,4<sup>th</sup>.ed.,Thomson Learning,2000.
- 2- Henderson,Peirson and Brown,"Financial accounting Theory, It's nature and development" 2<sup>nd</sup>.ed.,Longman Chesire,Australia,1992.
- 3- Hendereiksen, Eldon S.and Breda, Michael Vane, "Accounting Theory"5<sup>th</sup>.ed .,Richard D.Irwin Inc .,1992.
- 4- Kieso,Donald E.and others, "Intermediate Accounting" ,30<sup>th</sup>.ed., John Willey&Sons,2010.
- 5- Larson, Kermit D. and Miller, Paul B.W., "Financial Accounting" ,6<sup>th</sup>.ed., 1995.
- 6- Lev,B. and others, "Perspective of Intellectual Capital", B.Marred, USA,2005.

#### Second: Non Arabic Periodicals & Reports:

- 1-Ainsworth,Penne,"Changes in accounting Curricla: discussion and design", Accounting Education ,Vol.3,2001.
- 2-Fitzsimans,A.P. & Shoaf, V.L., "FASB studies the electronic reporting of business Information", Commercial Lending Review ,Fall 2000.
- 3- ISAB," Conceptual Framework For Financial Reporting ,the reporting Entity" March,2010.
- 4- Lymer, Andrew ,&others , "Business Reporting on the Internet: A report Prepared for the International Accounting Standards Cimmittee", 1999.
- 5- Poon, Pak-Lok & Li,David, "Internet Financial Reporting ",Information Systems Control Journal,Vol.1,2003.
- 6- Salehi, Mahdi & others , "A study of the integrity of Internet Financial Reporting : Empirical Evidence of Emerging Economy", Global Journal of Management and Business Research,Vol.10,2010.



## Contemporary Enviromental Development and Their Impact on the Financial Reporting System

### Abstract

The developments of technology and information that is sweeping the world based on the factors of pressure on the accounting profession in general, and the authors of the accounting information. That because the makers of administrative decisions have become in need of new information fit and the environmental situation of the new competition and try to enter new markets, hence the existing system of financial reporting trying to adapt the new situation and trying to overcome criticism of the financial reporting of traditional and which is confined only to the reporting of information Finance and neglect non-financial information, as well as lack of interest in reporting on intangible assets, in addition to not reporting the information for the future. Therefore, to provide objective information and air conditioning system of financial reporting is one of the priorities of the accounting profession in the coming years, because the information that reflect the reality of unity in the knowledge economy is the lifeblood of decision makers in these units.

**Keyword:** Accounting Professional, Administration decision, Financial reporting system.